بنك البحرين والكويت يحقق زيادة نسبتها 6.5% في صافي أرباحه خلال النصف الأول من 2016 لتصل إلى 31.3 مليون دينار بحريني

أعلن بنك البحرين والكويت المصرف الرائد في الخدمات المصرفية للشركات والافراد فى مملكة البحرين عن تحقيق أرباح صافية بلغت 31.3 مليون دينار بحريني خلال النصف الأول من العام 2016، مقابل 29.4 مليون دينار بحريني في الفترة ذاتها من العام السابق، أي بزيادة نسبتها 6.5%. وقد أقر مجلس إدارة البنك النتائج المالية أثناء اجتماعه الذي عقد يوم الأثنين الموافق 18 يوليو 2016. وفي نفس الاجتماع ناقش مجلس الإدارة عدداً من المواضيع الهامة الأخرى المدرجة على جدول أعماله، والتي شملت تقرير السيولة ربع السنوي للبنك وأداء محفظة الاستثمار خلال النصف الأول من العام الجاري وتعديلات سياسة وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتقرير تفتيش مصرف البحرين المركزي وعدد من السياسات الائتمانية الجديدة والمعدلة. وقد جاءت مراجعة و موافقة مجلس إدارة بنك البحرين والكويت للأمور آنفة الذكر في إطار حرصه الدائم على مراقبة مختلف أنشطة البنك وكذلك توجيه البنك نحو رفع مستوى الأداء والكفاءة.

وتعليقاً على هذه النتائج، أعرب مجلس الإدارة في بيانه الصحفي المعتاد عن ارتياحه للنتائج المالية التي حققها البنك، وصرح "إن النمو القوي والثابت في أداء البنك لهو شهادة على الحيوية التي يتميز بها نموذج أعمالنا الذي يدعم نمو حقوق المساهمين، وفي نفس الوقت يحافظ على التزامنا بالمساهمة الإيجابية في القطاعات والأسواق التي نباشر أعمالنا فيها. وخلال الربع الثاني من العام 2016، استمرت الأوضاع غير المستقرة في عدد من الأسواق المالية وازداد ذلك سوءاً مع استمرار تدنى أسعار النفط ومع انخفاض التصنيف الائتماني للمؤسسات السيادية والمالية في الدول المصدرة للنفط. كذلك تأثرت أسواق المال العالمية باستفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي الذي لم تتبلور عواقبه كاملة حتى الآن. ومع ذلك، لدينا الثقة التامة في قدرة البنك على استيعاب هذه المتغيرات في بيئة الأعمال، وفي أن أسلوبه المرن في تصريف أعماله سيظل داعماً في جميع الأحوال لمكانته المالية القوية ومركزه الريادي في الأسواق".

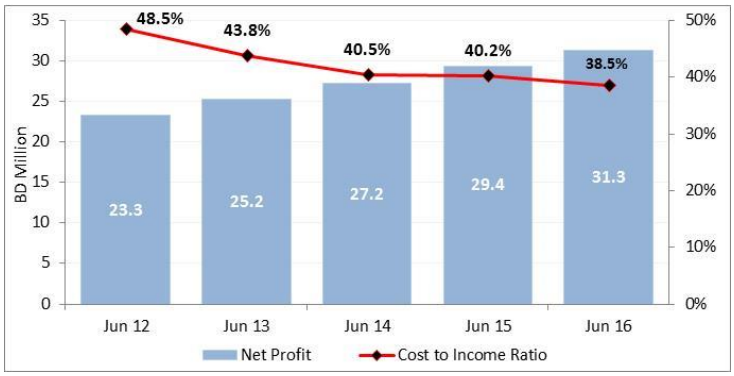

ومما ساعد على نمو الأرباح الصافية، زيادة الإيرادات التشغيلية بنسبة 11.5%، لتبلغ 66.8 مليون دينار بحريني للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2016، مقابل 59.9 مليون دينار بحريني لنفس الفترة من السنة السابقة. وارتفع صافي دخل الفوائد بنسبة 23.4%، من 35.0 مليون دينار بحريني إلى 43.2

مليون دينار بحريني فيما استمر البنك في إعادة هيكلة محفظة أصوله نحو أصول ذات عوائد أعلى، وحققت الاستثمارات الاستراتيجية للبنك أداء جيداً ، نتج عنها ارتفاع حصة البنك من ربح الشركات الزميلة بنسبة 31.7% من 1.8 مليون دينار بحريني إلى 2.4 مليون دينار بحريني. وبلغت الإيرادات التشغيلية الأخرى (الرسوم والعمولات والقطع الأجنبي و دخل الاستثمار) للنصف الأول من العام 21.2 مليون دينار بحريني، وهو أقل مما بلغته في يونيو 2015 والتي كان مقدارها 23.1 مليون دينار بحريني. ويعود السبب في ذلك أساساً إلى انخفاض إيرادات الاستثمار بسبب الظروف الصعبة التي شهدتها الاسواق.

وارتفعت المصروفات التشغيلية بنسبة 6.8% خلال النصف الأول من العام 2016، مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة وذلك نتيجة للتوسع في عمليات البنك وتعزيز شبكات التوزيع. ورغم ذلك، تحسنت نسبة التكلفة إلى الدخل من 40.2% إلى 38.5%، مما يعكس قدرة البنك على تحقيق نمو سليم في موارد الدخل وممارسة إدارة فاعلة في ضبط التكاليف في الوقت ذاته.

وعملاً بسياسة البنك الحذرة في التخصيص، رفع البنك خلال النصف الأول من العام 2016 احتياطي اضمحلال محفظة القروض بمبلغ 9.9 مليون دينار بحريني من ضمنها جزء مخصصات عامة لمواجهة أي اضطرابات غير متوقعة في الاسواق الأقليمية والدولية في الفترة القادمة.

وبلغ إجمالي الدخل الشامل للنصف الأول من العام 2016 مبلغ 14.5 مليون دينار بحريني مقارنة بمبلغ 33.2 مليون دينار بحريني في النصف الأول من العام 2015 نتيجة للتقلبات التي شهدتها أسواق الاستثمارات المالية.

وبالنسبة للربع الثاني من العام 2016، حقق البنك ربحاً صافياً مقداره 16.0 مليون دينار بحريني، مقابل 14.6 مليون دينار بحريني في نفس الفترة من العام 2015، أي بزيادة نسبتها 10.2%. ويعود السبب في ذلك أساساً إلى النمو القوي في صافي دخل الفوائد التي ارتفعت بنسبة 33.3% من 17.1 مليون دينار بحريني حققها البنك في الربع الثاني من العام 2015 إلى 22.8 مليون دينار بحريني في الربع الثاني من العام 2016. وبلغت إيرادات التشغيل الأخرى للربع الثاني 10.6 مليون دينار بحريني (مقابل 12.2 مليون دينار بحريني في 2015). وبلغت متطلبات التخصيص للربع الثاني مبلغ 5.6 مليون دينار بحريني، مقابل 4.0 مليون دينار بحريني خلال نفس الفترة من 2015.

وتعليقاً على هذه النتائج، ذكر السيد رياض يوسف ساتر الرئيس التنفيذي للبنك: "تميز الربع الثاني من العام 2016 بمزيد من النجاحات والإنجازات الاستراتيجية، ونحن في غاية الرضا للنتائج المالية الجيدة والتقدم الذي حققناه. وعلاوة على تنمية أرباحنا، حققنا عدداً من الاهداف الاستراتيجية خلال النصف الأول من العام. وكان افتتاح المكتب التمثيلي في الجمهورية التركية خطوة هامة نحو تعزيز تواجدنا الدولي وتنويع أعمالنا، حيث أقام البنك علاقات مع شركات ومؤسسات مالية مميزة، مع إيماننا بأن تواجدنا الميداني سوف يمكننا من خدمة وتنمية قاعدة عملائنا بشكل أفضل. ومن ناحية أخرى، ووفقاً للخطة الاستراتيجية الثلاثية الجديدة للبنك، فلقد قمنا بدعم قاعدة البنك الرأسمالية وذلك لتلبية المتطلبات المتزايدة لملاءة رأس المال حسب معايير بازل 3 عن طريق طرح سندات رأسمال قابلة للتحويل من الفئة1- راس المال الاضافي مع حق الأولوية للمساهمين خلال شهري ابريل ومايو من 2016م".

وبلغت الميزانية العمومية لبنك البحرين والكويت 3,737.7 مليون دينار بحريني في نهاية يونيو 2016 محققة نمواً نسبته 2.5% منذ بداية السنة المالية الحالية. وجاء هذا النمو بشكل كبير مدعوما بزيادة الرأس المال المتحصل نتيجة اصدار سندات رأس المال القابلة للتحويل. وارتفعت محفظة الأصول السائلة التي تتألف من نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية وأذونات الخزانة وودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية بنسبة 6.8% منذ بداية السنة لتصبح عند مستوى جيد مقداره 1,073.9 مليون دينار بحريني، أي ما يعادل 28.7% من إجمالي الأصول (في ديسمبر 2015 كان 1,005.9 مليون دينار بحريني، أي ما يعادل 27.6% من أجمالي الاصول). وبلغت محفظة القروض 1,734.5 مليون دينار بحريني (ديسمبر 2015 1,764.8 مليون دينار بحريني) مع استمرار البنك استراتيجية إعادة هيكلة مركزه المالي العام نحو أصول ذات عوائد أعلى. وبلغت محفظة الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة 799.7 مليون دينار بحريني (758.1 مليون دينار بحريني في ديسمبر 2015). وبلغت ودائع العملاء 2,640.9 مليون دينار بحريني، مقابل 2,642.9 مليون دينار بحريني في نهاية شهر ديسمبر 2015، مع الحفاظ على نسبة القروض إلى ودائع العملاء عند مستوى جيد بما نسبته 65.7% (66.8% في ديسمبر 2015) فيما ظلت نسبة ملاءة رأس المال فوق المتطلبات الرقابية.